

بحوث فقهية مهمّة

[316] خصّصوا للتشريح دروساً - عملية ونظرية - تعدّ من جملة المواد الأساسية المطلوبة لاستكمال البحث والدراسة في هذا العلم. وهنا ينقدح سؤال : وهو أنّه هل يجوز تشريح البدن وتقطيع أعضائه وأجزائه ؟ وما حكمه في الشريعة الإسلامية ؟ وأنّه لو كان جائزاً فما هي حدوده، وما هي شرائطه واستثناءاته ؟ والجواب عن هذه الأسئلة يستدعي البحث في عدّة مقامات : الأوّل : الحكم الأوّل للتشريح : لاشكّ في حرمة التشريح إذا كان لبدن مسلم، ويدلّ على ذلك اُمور : الأوّل : ما ورد في الروايات المختلفة من حرمة المُثَلّة - وهي على ما في الجواهر وغيره : «قطع الأنوف والآذان ونحو ذلك من الحيّ والميّت، والمُثَلّة في الأصل - كما عن المفردات - : الانتصاب (أي القيام)، قال تعالى : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) (1)، أي : صار جبرئيل (عليه السلام) منتصباً بين يدي مريم (عليها السلام)، ومنه المثال : مقابلة شيء بشيء هو نظيره، أو وضع شيء ما ليحتذي به فيما يفعل، والمثلة : نعمة تنزل بالإنسان فيجعل مثلاً يرتدع به غيره، وذلك كالنكال» (2) - وهي كثيرة : 1 - ما ورد في آداب جهاد العدو من النهي عن المُثَلّة بالكفّار، مثل ما عن مالك ابن أعين، قال : حرّض أمير المؤمنين (عليه السلام) الناس بصفّين فقال - في حديث طويل - : «ولا تمثّلوا بقتيل» (3). والحديث مع إرساله معمول به بين الأصحاب، وتقريب الاستدلال به أنّ الخارج _____ (1) مريم : 17. (2) راجع جواهر الكلام : ج 21 ص 77 و 78. مفردات الراغب : ص 758 - 760. (3) الوسائل : ج 11 ص 71 ب 34 آداب جهاد العدو ح 3.